The Scandinavian Institute for Human Rights

SIHR

خلافة داعش

ماذا عن المستقبل؟

الجزء الخامس

تقرير من إعداد

الدكتور هيثم مناع

إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

آب - أغسطس 2014

www.sihr.net
sihr.geneva@gmail.com
Rue de Richard Wagner, 1- 1202 Genève – Suisse

ماذا عن المستقبل؟

تفكيك مقومات الدولة الحديثة

حاولنا في هذه الدراسة وضع النتائج الأهم لدراسة ولادة وانتشار تجربة "داعش". وقد تجنبنا الخوض في قضايا محددة، مثل قضايا الانتساب والتوظيف المؤقت أو الدائم وشبكات جلب المقاتلين وقوائم الممولين والمتعاملين مع التنظيم وخفايا سجن بوكا (المصنع الأول لزواج السفاح بين ضباط سابقين من الجيش العراقي والقاعدة). فهذه الدراسة تهدف لخلق حالة معرفية صحيحة بالظاهرة الأخطر للعمل المسلح في المنطقة، وليست تقريرا يوضع برسم من يحاربها أمنيا أو عسكريا. كذلك تطمح لتسليح الديمقراطيين وأنصار الكرامة الإنسانية والتنوير، علمانيا كان أم دينيا، بالوسائل الأمينة لمواجهة الظلامية والتكفير والتطرف. ونضع تحت تصرف كل الباحثين المواد والمصادر التي اعتمدناها في هذا البحث في أرشيف "المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان". فبكل أسف، وفي عشرات التصريحات والمواقف، من داخل المنطقة وخارجها، وجدنا ضبابية وتخبطا كبيرا. وقد سقط في "البروباغندا" والمواقف السياسوية كتّاب وسياسيون كثر. حتى لا نتحدث في الإعلام الذي شارك، بشكل مباشر فيما أسميته منذ أكثر من عامين " *عملية التجييش والتجحيش* " التي أعطت نتائج كارثية على الأوضاع في سورية والعراق، وكان ضحيتها الأول صوت العقل والحكمة . أي الصوت الوحيد القادر على مواجهة منطقية ومتماسكة، للمد السرطاني للقتل على الهوية المذهبية والذبح المعمم للمدنيين وحاملي السلاح سواء بسواء. لقد استثمرت الحركات التكفيرية الأوضاع البائسة للناس في شحذ التعبئة على أساس الحقد التبسيطي والغرائزي. ورغم أن هذه الحركات تستعمل السلاح المستورد وشبكات الانترنيت الغربية ووسائل الاتصال المستوردة بل والدواء المستورد، فقد أغلقت أبواب قبول أي فكر أو تشريع عالمي، سواء كان من روح الدين الإسلامي أو لم يكن. واغتالت مفهوم الحق في الحياة في كل الشرائع الدينية والوضعية. ووضعت نفسها في مواجهة كل ما أنجزته البشرية على صعيد سلامة النفس والجسد. وكما أوضحنا في الجزء الخاص بالتحليل النفسي للظاهرة، نحن أمام نوازع إحيائية تغطي نزعاتها الباطنة للسيطرة والمال والجنس بغطاء طهراني يعتمد على ظاهرية التشدد والتزمت الشعائري. لقد نجح بلدوزر داعش وبشكل مأساوي في ضرب الطموحات النبيلة للحرية والكرامة والتغيير.

لا يمكن مواجهة الظلامية بوسائل فاسدة. وإن كانت المواجهة العسكرية لها أساسية فالحل للتخلص من هذه الظواهر لا يمكن أن يختزل في استراتيجية عسكرية أمنية. لا يوجد مثل واحد في التاريخ تم وضع حد فيه لظاهرة التطرف بالتطرف أو بالعمل العسكري وحده. فالتطرف ظاهرة موجودة في كل المجتمعات البشرية بغض النظر عن الدين والإيديولوجية والقومية. ولكن وجودها الهامشي يسيطر عليه باستمرار، (كما يقول الطبيب النفسي الإيطالي بازاغليا، لما يسميه "المجتمع المنحرف" la société déviante) بوسائل دينامية تفتح أبوابا متعددة لاستعادة التأقلم والاندماج مع العالم الحقيقي، غير المثالي بالضرورة.

إن الأوضاع البائسة للعولمة المتأزمة في محيط المراكز المسيطرة على اقتصاد السوق واحتكار الطاقة وتفوق التسلح تنتج ظواهر نكوص مختلفة الأشكال والتعبيرات. ولكن ليس بوسع هكذا ظواهر أن تشكل خطرا وجوديا على المجتمعات دون استمرار فئات حاكمة تعزز التهميش الاقتصادي والمعرفي الذي يمس اللقمة والهوية مباشرة بطغيان محلي يغتال المواطنة ويحرم الناس من حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية. هذا التداخل في عوامل انتشار التطرف بين المحلي والإقليمي والدولي **يشكل قوة مضادة دائمة قادرة على زعزعة بنيات الدولة التقليدية ومحاصرة الحراك المدني الشعبي الطامح لاستعادة الشعوب لحقوق أساسية صارت من عاديات العصر سواء على صعيد الحريات الأساسية أو المقومات الأولية لحياة كريمة** . من هنا وقفنا بحزم ضد أي شكل من أشكال التسلح والمواجهة العنيفة لأن التجارب المعاصرة للشعوب **لا تعطي مثلا واحدا أعطى فيه العنف انتقالا للديمقراطية ودولة القانون والعدل** . ولأن بإمكان العنف الكامن في الظروف اللا إنسانية للبشر أن يختطف من الشبيبة الثائرة حقها الطبيعي في المقاومة المدنية لتغيير الأوضاع في بلدانها.

لقد حاولنا في السنين الثلاث الأخيرة فكفكة ودحض موقف العديد من الجامعيين والمختصين الأوربيين الذين كانوا يستنسخون المثل الفرنسي في تناولهم للحراك الشعبي في ليبيا وسورية ويذكرون في كل مناسبة بأن النشيد الوطني الفرنسي ما زال حتى اليوم يطلق صرخة Aux armes citoyens (إلى السلاح أيها المواطنون). كذلك وقفنا بحزم ضد الدعوات "الجهادية" التي خاض بها كل مشعوذي فتاوى الانترنيت والفضائيات. وكم نبهنا من أن أي صوت معتدل وعقلاني لحمل السلاح لن يلبث أن يتهمش ويختفي تحت ضربات سلطات لم تبن في بلدانها سوى منظومة واحدة هي المنظومة الأمنية العسكرية، وهياكل مسلحة مشبّعة بالظلامية المذهبية والعضوية Organic based structures يمكن توظيفها من كل النظم السياسية غير الديمقراطية المعششة في المنطقة العربية منذ

عقود وأجيال. ولا شك بأن تقاطع المصالح بين دول إقليمية ارتجفت من حراك شعبي لم يكن في أجندتها، ودول وجدت في العنف وسيلة لإضعاف دول وقوى صنفتها في محور الخطر على مصالحها، قد سارع في تحويل سورية والعراق لأكبر ساحة للعنف بلا حدود الذي يستجلب كل ضحايا التهميش ليس فقط في الغرب، بل أيضا من الدول النفطية التي باتت مهددة، بحكم صيرورة الوهابية الجهادية الإيديولوجية الأكثر تأثيرا في شبيبتها منذ الحرب الأفغانية. إلا أن ميدان الصراع هذه المرة لم يكن في الجبال والبراري الأفغانية وإنما على حدود مجلس أوربة وحلف شمال الأطلسي (تركيا) وعلى بعد أقل من مائة كيلومتر من الاتحاد الأوربي. ولا يمكن لمن فتح الحدود باتجاه شمال الهلال الخصيب أن يضع للجماعات التكفيرية شارة المرور في اتجاه واحد One Way ليحمي ظهره من تبعات هذه السياسة المدمرة للآخر ولكن غير القادرة على ضمان حماية الذات على المدى المتوسط والبعيد.

إذا كانت إحدى النتائج الأكثر خطورة لعولمة الصراع في المنطقة تكمن في صعود دور أجهزة المخابرات على حساب السياسة والمواقف الجيو سياسية في المنطقة (لاحظنا بوضوح تصاعد دور حقان فيدان في تركيا، قاسم سليماني في إيران، بندر بن سلطان في السعودية، علي مملوك وجميل حسن في سورية الخ). فإن النتيجة المباشرة لعولمة حالة الطوارئ وتعزيز "الدولة الأمنية" تمثلت في تعزيز الأطروحات السلفية الجهادية في إلغاء أي فرق بين الدولة والنظام والسلطة السياسية والأمنية. وعندما تصبح موضوعة الدولة مرفوضة ينعكس ذلك مباشرة على مفهوم السيادة، وحدة الأراضي، مكونات المجتمع سواء اعتبرت رعية أو مواطنين، ما هو وطني وما هو عدمي، وفكرة دولة المؤسسات والقانون التي حملتها إنجازات قرون طويلة من صراع الإنسان مع الظلم والسلطة المطلقة والاستبداد. ومع تراجع فكرة دولة التمثيل الشعبي والمواطنة تحتل المفاهيم القرون وسطية المكان ويحدث النكوص إلى الحاكم المطلق الصلاحيات والقيادة التي لا تحاسب والمافيا المنظمة للاقتصاد ومحاكم التفتيش على الطريقة الوهابية.

هذا الخلط بين الدولة والنظام السياسي والسلطة شاركت السلطات المستبدة في تأصيله عبر ما أسميناه في موسوعة "الإمعان في حقوق الإنسان"(الجزء الأول 2000) بالإبادة السياسية وقرارات الإعدام بحق كل منتسب لحركة الإخوان المسلمين أو حزب الدعوة في مطلع الثمانينيات. وقد خلقت هذه القرارات في صفوف قطاعات واسعة من الحركة الإسلامية السياسية حالة مواجهة مع الدولة بكل مؤسساتها من الأحوال الشخصية إلى مؤسستي الجيش والشرطة. وذهب بها مؤدلجي تنظيم القاعدة إلى حدها الأقصى بتكفير كل من ينتمي لهذه المؤسسات واستباحة المواجهة الدموية معه. وقد انتشرت فيروسات هذا التوجه في صفوف قطاعات غير محدودة همشتها النظم السياسية التسلطية الأمر الذي أخذ أشكالا سلبية متعددة للمواجهة كمشروعية سرقة المال العام ونهب مؤسسة حكومية وصولا إلى تفجير مؤسسات للدولة تعنى بصناعة الأدوية والأغذية أو البريد والهاتف. كذلك أعادت هذه السيرورة الاعتبار لفكرة "التدخل الخارجي" التي غزت عقول الكثيرين من العامة والنخبة سواء بسواء. وإن كان العمى الإيديولوجي قد أوصل المتطرفين لنهاية منطقهم الخاص، فإن صعود اللا عقلانية السياسية وتنصيب القيادات المرتهنة ومضخات المال السياسي في السنين الثلاث الأخيرة قد عممت هذه الظاهرة على جماعات أخرى غير جهادية حملت شعارات براقة كالتحول الديمقراطي وبناء دولة القانون، ثم لم تلبث أن وجدت نفسها أقلية محاصرة بين مطرقة تيار تكفيري وسندان سلطات تسلطية.

بناء الحاضنة المجتمعية

استفادت الحركات السلفية الجهادية من عدة عوامل سمحت لها بالانتشار والتوسع من أبرزها

1. اعتماد الحرب الأفغانية على فكرة الجهاد ضد الشيوعيين والكفرة مع غطاء واسع لكل ممارسات المجاهدين بما في ذلك تحطيم المدارس والمؤسسات العامة بل والمستشفيات. وقد شمل هذا الغطاء كل الديمقراطيات الشكلية الغربية دون استثناء وليس فقط الحكومات العربية والإسلامية التي شكلت الجبهة الخلفية الداعمة بالمال والرجال.

2. الفراغ الإيديولوجي الذي تبع سقوط معسكر وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي. ومن المعروف أن الشبيبة لا تنتج فكرها بل تلجأ إلى إيديولوجيات تعبوية في نضالها. ولا يتم تنقية وإنضاج وسائل نضالها إلا بالنضال والتجربة.

3. صعود الحركات الإسلامية السياسية منذ النصف الثاني للسبعينيات في عدة دول إسلامية وقيام جمهورية إيران الإسلامية. ورغم فشل حركة جهيمان العتيبي في السعودية وتجربة "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين" في سورية فقد بقيت الإيديولوجيات الإسلامية السياسية مادة التأثير الأساسية في الأوساط الشبابية.

4 -استثمار الحرب التي شنتها إدارة بوش-شيني- رامسفيلد على الإرهاب والتي نصبت تنظيم القاعدة في منزلة العدو الأول من قبل الأطراف الأكثر تشددا وتزمتا في الحركة الإسلامية السياسية.

5 -انتقال عدوى الأطروحات المذهبية إلى أحزاب وحركات إسلامية من خارج التيار الجهادي بعد احتلال العراق والدفع بأطروحات "البيت الشيعي" في محاولة إعادة بناء الدولة العراقية.

6 -توظيف العديد من حكومات الشرق الأوسط لفكرة الصراع المذهبي السني- الشيعي في الخلافات الإقليمية وضخ مليارات الدولارات من أجل تهميش كلمات كالمصلحة القومية وسيادة الدولة وعلاقات حسن الجوار وبناء تجمعات اقتصادية فوق قومية لشعوب ودول المنطقة والمواجهة بين المشروع الاستبدادي والمشروع الديمقراطي. مقابل التركيز على صراع المذاهب والقوميات والعداءات التاريخية وتصفية الحسابات المتأخرة وضرورة القضاء على الخصم والعدو.

7 -اشتراك غالبية الأحزاب الإسلامية الطابع في الأطروحات الشمولية التي يلخصها سيد قطب بالقول: "خذوا الإسلام جملة أو دعوه". نقطة اللقاء القطبية هذه بين التنظيمات المسلحة للإخوان المسلمين والتنظيمات الجهادية السلفية جعلت من الأوساط الاجتماعية الإخوانية المزرعة الخصبة لرفد الحركات الراديكالية بما تحتاج من إطارات ذات خبرة سياسية ونقابية ولا تجد في انتقالها للعمل الجهادي موانع إيديولوجية أو عقائدية هامة. من الضروري التذكير بأن أهم عناصر حركة أحرار الشام والنصرة ولدرجة أقل داعش هم من قدماء "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين" الذين التحقوا بالقاعدة. ولا حاجة لاسترجاع لحظات النشوة التي جمعت القيادات الإخوانية والسلفية الجهادية في مؤتمر نصرة سوريا في 2013/06/15 الذي حضره محمد مرسي (رئيس جمهورية مصر العربية يومها). ولا أظن أن بإمكان أي باحث إسلامي موضوعي أن يميز بين دعوات يوسف القرضاوي ومطالبات ياسر برهامي ومحمد العريفي من التيار السلفي في هذه المناسبة. ويكفي استعراض أسماء بعض الأطراف المنظمة (منتدى المفكرين المسلمين، ورابطة علماء المسلمين، والهيئة العالمية للسنة، المجلس التنسيقي الإسلامي العالمي، والحملة العالمية لمقاومة العدوان) لرؤية هذا التماهي بين أطروحات الطرفين ودعوتهما المفتوحة للجهاد العالمي في سورية(1).

8 -اعتماد السلطات الدكتاتورية على العصبيات قبل المدنية في بناء جيشها وأجهزة مخابراتها فيما وضع كل من هو خارج التكوين العصبي الحاكم في موقع مواجهة ملوثة بالأطروحة الطائفية والمذهبية.

إلى أين نتجه؟

في وضع كهذا وبوجود حواضن اجتماعية لمشاريع تدمر الوطن والمواطن، تشكل هذه الحركات مرضا عضالا يشبه نقص المناعة الذاتية المكتسب (الإيدز) عند الأفراد. ولكن وبخلاف وسائل العلاج لهذا المرض القائمة على تحجيم الأعراض والاستمرار الباثولوجي على قيد الحياة، ما زال أمام مجتمعاتنا وسائل عديدة تعتمد معالجة الأسباب وتفسح المجال لشعوب أرادت من حراكها العودة إلى التاريخ المعاصر فأسقطها ظلم الاستبداد واستبداد الظلامية في وحل الماضي بالمعنى الأسوأ للكلمة.

– لا يمكن مواجهة أية حركة تكفيرية دون تجفيف مصادر قوتها المالية والبشرية. وكم حذر أكثر من باحث خليجي منذ عقود ثلاثة من "الجراد الأسود" كما أسماه الدكتور أنور عبد الله، أي تحويل الثروة المنجمية العربية من نعمة إلى نقمة. إن سوء استخدام الثروة غير الانتاجية من قبل حكومات وجماعات متشددة في خدمة مشروع إيديولوجي هدّام يشكل عنصر القوة الأكبر في نمو الظواهر التكفيرية. وحتى اليوم، لا يشكل الاعتماد على المصادر الذاتية موردا كافيا لأية حركة سلفية جهادية. فأي قرار سياسي إقليمي ودولي صارم بمحاسبة من يتعامل مع المنظمات الإرهابية سيعطي نتائج مؤثرة على قوة وحركة هذه الجماعات.

لقد أصبح من الضروري التوقف عن الاكتفاء بالتلميح والتنويه عن توظيف مصادر الطاقة في خدمة الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة إرهابية، كما فعل قرار مجلس الأمن رقم 1270. والانتقال إلى التجريم والمحاسبة. وهنا تبرز مسئولية حكومات متواطئة حققت عبر رجال أعمال الحزب الحاكم أو السماسرة المقربين منه مكاسب طائلة وسريعة من تجارة النفط مع داعش على حساب دماء الشعوب.

نود في هذا المجال، التركيز على مصدر هام من مصادر الثروة الإرهابية الذي اكتسب نوعا من القبول والمشروعية في السنوات الأخيرة وهو دفع فدية الرهائن (من الدول الغربية بشكل خاص). فأية مأساة وملهاة في أن تقوم دولة خليجية بدفع الفديات ولعب دور "المحسن والإنساني" مع الدول الغربية للإفراج عن مواطني هذه الدول. ما هي الترجمة العملية لدفع فدية بعشرين مليون دولار من أجل الإفراج عن مواطن أوربي؟ إنها وبكل وضوح عملية تمويل للحركات التكفيرية في وضح النهار مع وسام شرف. إن حرصنا على حياة أي إنسان لا يمكن أن يجعلنا نقبل بمقايضة حياة مواطن أوربي بإعطاء وسائل قتل لأكثر من ألف مواطن من أبناء المنطقة. **وإن كانت هذه الدول بالفعل حريصة على مواطنيها، فمن واجبها منع توجههم إلى مناطق تعرضهم لخطر الخطف والقتل.**

في دراسة لعدد من الباحثين الحقوقيين قمنا بها في مطلع هذا العام (2014). تبين لنا أن دولة قطر تحتل الموقع الأول في تمويل الجماعات المصنفة إرهابية في القائمة الأوربية. وقد احتج أكثر من صديق من قطر أو من المقربين منها على الاحصاء الذي قدمناه لأنه شمل دفع الفديات المالية معتبرا ذلك مهمة إنسانية نبيلة قامت بها الإمارة. لكن مجموع الباحثين أكد على أن هذه الفديات كانت بالفعل موردا أساسيا لعدد من التنظيمات الإرهابية ولعبت دورا كبيرا في تسليحها وتجنيدها لأعداد كبيرة من المقاتلين. وبخلاف الفدرالية الروسية والولايات المتحدة اللتين رفضتا في معظم المناسبات دفع فديات مالية مع لجوء الأخيرة أحيانا لحماية مواطنيها إلى مبدأ تبادل الأسرى، وقعت معظم الدول الأوربية في هذا الفخ الخبيث.

– لا يمكن وقف المد التكفيري دون العودة إلى مبدأ خروج كل المقاتلين غير السوريين من سورية وكل المقاتلين غير العراقيين من العراق، لأية جبهة انضموا وفي أي موقع كانوا. فالمقاتل الغريب غريب بكل معاني الكلمة عن النسيج المجتمعي والنفسية الجماعية المحلية. وقد حمل معه كل فيروسات الشحن المذهبي والطائفي وكان الأكثر استرخاصا لأرواح المدنيين وفي معظم الأحوال كان أقرب إلى مواصفات المرتزقة منه إلى الالتزام العقائدي والإيديولوجي. هذه الجموع القادمة من أكثر من سبعين بلدا حاملة أكثر من سبعين عقدة نفسية مشبعة بروح الانتقام هي التي قامت بأكثر من ثمانين بالمائة من العمليات الانتحارية. وبعد اجراءات الملاحقة للعائدين من سورية في بعض البلدان الأوربية أصبحت هذه الفئات أكثر شراسة وتطرفا. ويلاحظ ذلك بوضوح في حركة تزحلقها إلى المنظمات الأكثر وحشية والتي تقدم لها إغراءات شخصية أكبر. إغلاق الحدود ووضع الأطراف المسهلة للعبور موضع محاسبة يشكل وسيلة ضرورية لوقف الدعم البشري الخارجي لداعش وأخواتها. وقد طالبنا منذ آذار/مارس 2013 بإصدار قرار من مجلس الأمن حول موضوع المقاتلين غير السوريين وللأسف لم يؤخذ المشروع الذي قدمته وقتها هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في سورية مع عدد من المنظمات الحقوقية غير الحكومية على محمل الجد.

– لا يمكن النجاح في مواجهة الجماعات المسلحة بجماعات مسلحة. ولا بد من العودة إلى مبدأ الجيش الوطني ودولة القانون من أجل مواجهة ناجعة وطويلة الأمد. لقد أثبتت السنوات الأخيرة أن الجيش العقائدي غير قادر على تحقيق الوحدة الوطنية في مبدأي الدولة والسيادة. كما أن مشروع الدولة الدينية سيكون مدمرا بكل معاني الكلمة. إن إعادة بناء الجيوش على قاعدة الوطن والمواطنة هي التي تسمح بالقبول الجماعي لمبدأ احتكار الدولة للعنف. عملية الإصلاح هذه تحرم الجماعات المسلحة من حاضنة اجتماعية جنحت لاعتبار "المظلومية" مبررا لمواجهة مفتوحة مع الدولة أولا وعامل تعبئة وشحن في التفكيك المؤدلج لتماسك المكونات الأساسية للمجتمع ثانيا. بتعبير آخر، وضعت عضاضات الحرب الأهلية الدائمة. إن وقف عمليات الاستئصال والتهميش في مؤسسات الدولة الأساسية من جهة، والحياد الإيجابي لمؤسسات ضبط العنف في المجتمع (الجيش والشرطة)، يشكلان عنصر القوة الأهم في تكوين جبهة مجتمعية واسعة لمواجهة التطرف. إن قيام الحكومات المعنية بإصلاحات جذرية تحقق فصلا فعليا بين الدولة والإيديولوجية وتفتح أفق بناء دولة مؤسسات وكفاءات ومواطنة هو الطريق لمواجهة جدية مع النكوص إلى أسوأ ما في الماضي لإقامة أبشع ما في الحاضر. الأمر الذي يتطلب إعادة الاعتبار بقوة للحلول السياسية التي تكفل وحدها محاصرة العنف ووضع حد لاستبدادٍ وفسادٍ شكلا المزرعة الخصبة لإنتاج التكفير والتخوين والاستئصال في العلاقات الاجتماعية والسياسية.

– وضع حدٍ لجريمة توظيف الجماعات الإرهابية في الصراع السياسي الداخلي والإقليمي والدولي.

– أن يقف كل المخلصين والمتنورين من رجال الدين والإصلاح موقفا واضحا لا لبس فيه من هذه الجماعات. وكما قلت للأستاذ عصام العطار، إن موقفا صارما من مفكر إسلامي أهم بكثير من عشرات المواقف من ديمقراطي علماني في هذه المرحلة. فالمشروع الظلامي لا يزوّر معنى الدولة المدنية أو يشوه فكرة الديمقراطية، بل يوجه خنجرا ساما إلى صدر الدين الإسلامي بقيمه الروحية والأخلاقية السامية. من هنا أهمية دور رموز الإصلاح الإسلامي في مواجهة المد التكفيري.

– لا بد من وقف الجرائم الإعلامية ووضع قوانين تجرم التكفير والتمييز العنصري والمذهبي. لقد لعب الإعلام المذهبي سنيا كان أم شيعيا دورا كبيرا في نشر أفكار ظلامية تبرر وتجمّل القتل والإرهاب وتجند الشباب المراهق للانخراط في صفوف التنظيمات التكفيرية وتعزز الشحن المذهبي والفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

– وقف الانحطاط السياسي وعمليات تدنيس الوعي والتواطؤ المباشر مع الظلامية. من منا كان يتصور أن تهجير المسيحيين من الموصل يمكن أن يتم بهذا الشكل وبصمت من كل من يتحدث عن تحالف ثوري للعشائر والمجموعات المقاتلة وثورة تاريخية في أرض الرافدين؟. في انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب (1888) طلب الجيش العثماني وضع إشارات على بيوت المشاركين في الانتفاضة من أجل تهجير وقتل أصحابها فوضع المشايخ إشارات على كل البيوت للحول دون تطبيق هكذا قرار. فهل فكّر فصيل سياسي أو عسكري واحد في مدينة الموصل بوضع حرف النون على منزل كل مواطن في المدينة لمنع تهجير المواطنين المسيحيين أو واجه القرار ولو ببيان وذلك أضعف الإيمان؟ إن هذه الوضاعة السياسية الصامتة والمتواطئة لا يمكن أن تتشرف بكلمة ثوار أو أحرار. ولا يمكن، مهما كان الموقف من حكومة المالكي، أن يجعل من يتحالف مع داعش أو يؤيدها شريكا في جرائمها.

– أخيرا وليس آخرا، لا بد من بناء أوسع تحالف وطني ضد الظلامية والتوحش. في الحرب العالمية الثانية تحالفت الدول الغربية الديمقراطية مع ستالين لوضع حد للمد النازي والفاشي في أوربة. إن الأوضاع المصيرية التي تعيشها المنطقة تتطلب تحالفات مع كل من يحترم الحد الأدنى من حقوق وحريات البشر من أجل مواجهة واسعة وشاملة لهذا الطاعون.

لم يعد التوحش مجرد ظاهرة يمكن لطرف أو فئة مواجهتها ووضع حدٍ لتقدمها. نحن أمام قضية وجودية تواجهها دول وشعوب تتطلب مواقف جريئة وعمليات جراحية ضرورية في البنيات القائمة وتحالفات واسعة تجمع كل من يرفض الظلام منهجا للحياة والقتل وسيلة للحكم والسيطرة. داعش هنا لأن معظم أعدائها الطبيعيين لم يكن على مستوى المسئولية والتحدي... فهل يكفي هول جماجم الأبرياء لكي ننهض؟

---

1) كما يتملص السياسيون المحترفون من تصريحاتهم ومواقفهم، ينسل مشايخ الفتاوى منها عند الضرورة. ولعل محمد الطريفي كان الأطرف في التهرب من كل تصريحاته المدمرة عبر نظرية الناسخ والمنسوخ عندما قال: كل ما قلته منسوخا وما أقوله اليوم هو الناسخ. قالها بالطبع بعد قرارات الحكومة السعودية الخاصة بالجماعات الإسلامية السياسية والجهادية.